

# الفلسطينيون في الداخل والنظام الإسرائيلي: الثابت في العلاقة كسياق لفهم المتحوّل فيها

خالد عنبتاوي\*

"هل سمعتم عن شخص يتلقّى مَهراً من دون عريس؟... أنا أتوق للحصول على مهر، وليحصل شخص آخر على العريس". بهذه الكلمات وهذه الكناية ردّت جولدا مئير على ليفي إشكول في إحدى مداولات حزب "مباي" حول مستقبل القدس. ويمكن أن نسحب مقولة مئير وكنيتها لفهم معضلة المشروع الكولونيالي الصهيوني التاريخيّة بين التوق الإسرائيلي والأطماع الاستيطانيّة الصهيونيّة في الحصول على الأرض والسيادة والتوسّع من جهة، وما يشكّله وجود الأصلاني الفلسطيني سداً ومعضلة أمام ذلك من الجهة المقابلة. لكن المنتبّع بعمق للسياسات الإستراتيجيّة الإسرائيليّة خلال السنوات الأخيرة، سيخيّل له مشهداً مكملّ لجوار إشكول - مئير، وكأنّ نتياهو ينصت ليجيب محاولاً أن يجد سياسة تتكفّل من وجهة نظره بحلّ هذه المعضلة.

ورمّا كانت التحوّلات الأخيرة - كما ندعي - كفيّلة باستفزاز عقولنا لإعمالها قراءةً وفهماً لما يكتنف ويهيمن على المشهد السياسيّ الإسرائيليّ من تغبّر تجاه الفلسطينيين في الداخل.

تحاول هذه المقالة أن تقدّم رؤية مقتضبة تقرّ التغييرات الأساسيّة في الإستراتيجيّة السياسيّة الصهيونيّة تجاه الفلسطينيين في الداخل خلال السنوات الأخيرة. ومن ضمن ما تطرحه المقالة أنّ ثمة تحوّلاً في هذه السياسة بدأت معاملة تتّضح خلال العامين الأخيرين، متزامناً مع تحوّل إستراتيجيّ طراً على السياسة الإسرائيليّة تجاه القضية الفلسطينيّة على وجه العموم، وتمكّن الإشارة إليه على أنّه تحوّل من سياسة أسماها البعض "إدارة الصراع" إلى محاولة حسمه على الأرض على نحوٍ أحاديّ الجانب، وذلك بفرض وقائع معيّنة تشكّل فيما بعد أمراً واقعياً وسقفاً يندرج ضمن أيّ تسوية ممكنة، ويمكن للمشروع الكولونياليّ أن يتصالح معه. كذلك يتطرّق بصورة مقتضبة إلى ما يجري على الساحة الفلسطينيّة الداخليّة وعلى مستوى النخب بخاصّة، وإلى أثرها على التحوّلات الإسرائيليّة، وإلى تأثرها بها.

## فهم الثابت في العلاقة كسياق عام لفهم متحوّل فيها

مما لا شكّ فيه، ومما لا مفرّ من تأكيده قبل تقديم أية رؤية بشأن التحوّل السياسي، أنّ الحديث عن تغييرٍ ما في السياسة الإسرائيليّة لا يفترض في أيّ حال من الأحوال أنّ حركة التغيير السياسيّ تسير في مَرَحَلٍ تَحْكُمُهُ معادلة "خطيّة"، متنقّلة بين "مط علاقة" إلى "آخر" مختلف كليّاً عمّا سبقه. فليس هذا النوع من المعادلات ما يحكم حركة التاريخ السياسيّ عمومًا، ولا ما نبتغي تحليله على وجه الخصوص؛ فتغيير ما في نمط العلاقة أو السياسة القائمة لا يعني بالضرورة قطعًا مع أمّاط سابقة للعلاقة.

ولنّ تسعفنا هذه الأسطر ومساحة المادّة في الولوج في تحليل تاريخيّة علاقة المجتمع الفلسطينيّ في الداخل مع النظام الإسرائيليّ، لكنّ ثمة ثوابت عامّة يمكن الاستدلال بها كسياق عامّ لفهم العلاقة تاريخيًا، وإنّ اختلفت تجلّياته في فترات مختلفة. فالحديث عن تحوّل في القواعد والمعادلة التي تحكم العلاقة بين الفلسطينيّين في الداخل والنظام الإسرائيليّ، على وجه التحديد، لا تفترض إلغاءً ثابتٍ يحكم هذه العلاقة، وهذا الثابت يتمثّل بإيجاز في اعتبار الأصليّ تهديدًا وجوديًا لمشروعه الكولونياليّ وينبغي محو أو تشويه أو ضبط ونظم هذا الوجود للأصليّ. لكن في المقابل، يمكن التنبيه والإشارة إلى التغيّرات في تجلّي هذا الثابت في فترات مختلفة. ولفهم أيّ علاقة بين المجتمع العربيّ في الداخل، لا بدّ من تحديد سياق المشروع الاستعماريّ المرتبط بتمييز طبيعة النظام الإسرائيليّ الكولونياليّ عن غيره من النظم والمشاريع التي يمكن تلخيصها باعتبار المشروع الاستعماريّ الإسرائيليّ مشروع دولة مستمرًا لم ينته، وإن كان لم يبدأ أصلًا مع الدولة، وكونه يحمل سمات المسيانيّة الدينيّة، إضافة إلى حقيقة فرضه المواطنة على جزء من الشعب الفلسطينيّ الذي تحوّل إلى أقلّيّة داخل وطنه، وإن كانت هذه الأقلّيّة جزءًا من الأغلبية العربيّة والفلسطينيّة في المنطقة. بالتالي، يشكّل وجود هذا الجزء ومواطنته بعضًا من تجلّيات المعضلة والتحدّي الوجوديّ لحسم هذا المشروع. تلك المعضلة التي عبّرت عنها جيّدًا جولدا مئير، والتي جدلت العلاقة بينهما (أي بين الجماعة القوميّة العربيّة في الداخل والنظام الإسرائيليّ)، ولا يمكن فهمها بثابتها ومتحوّلها معزل عن هذا السياق.

من السياق العامّ الآنف الذكر، في الإمكان الإشارة إلى ثلاثة مستويات حكمت هذا الاختلاف في التجلّيات، أو لنقل إنّ التغيير في السياسات والعلاقة يتأثر بها، وإن كانت تتشابك في ما بينها بعلاقة ديباليكتيّة (جدليّة):

- المستوى الإسرائيليّ: أي المرتبط بطبيعة النظام والمشروع والمجتمع الإسرائيليّ.
- المستوى الداخليّ: التحوّلات في المجتمع الفلسطينيّ في الداخل.
- المستوى الإقليميّ: التحوّلات الإقليمية وبدرجة أبعد العالميّة.

## من "إدارة الصراع" إلى محاولات "حسم الصراع"

لقد استقرّ في الوعي الفلسطينيّ عمومًا خلال العفدين من الزمن أنّه ما من شريك إسرائيليّ معنيّ حقًا في الماضي في تسوية تُحقّق ولو الحد الأدنى من الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينيّ، وأنّ ما تقوم به حكومات إسرائيل المتعاقبة وحكومة نتنياهو تحديدًا هو منطق "إدارة الصراع"، أي الإبقاء على الوضع القائم وضمان التفوّق الإسرائيليّ. بيّد أنّ المتتبّع للسياسة الإسرائيليّة منذ تسلّم نتنياهو الحكم مجددًا (عام 2009)، وتحديدًا منذ الولاية الأخيرة، أنّ سياق "إدارة الصراع" يضيّق نوعًا ما على اتّساع ما يجري من تحوّل في السياسة

نحو فرض حلّ أحاديّ الجانب على عدّة مستويات، وهو ما يجعلنا نقرأ محاولات لإغلاق الصراع وحسمه في بعض جوانبه لا إدارته فحسب.

سنحاول تقديم رؤية سريعة حول هذا التحوّل، مستعينين بتحليل التغيّرات التي طرأت على المستوى الأوّل من المستويات الثلاثة الآنفه الذكر (مستوى طبيعة النظام والمشروع والمجتمع الإسرائيليّ)، ضمن تطرّق موجز إلى المستوى الثاني وهو فهم سريع للتحوّلات التي تطرأ على المجتمع الفلسطينيّ في الداخل، كيف يؤثّر ويتأثّر من المستوى الأوّل.

وإذ ندّعي أنّ ثمة محاولات جارية لحسم الصراع، فإنّ هذا الادّعاء لا ينفي بالمطلق أنّه ما من محاولات لحسمه جرت في السابق، لكن التحليل الحاليّ يختلف باعتباره يحلّل هذا الحسم ضمن مستويات متعدّدة آخذًا بالتغيرات التي طرأت على المستويات الآنفه الذكر بعين الاعتبار، كما يميّز بين أمّاط محاولات الحسم المختلفة في الفترات المختلفة ووفقًا لاختلافات طبيعة المشروع الكولونياليّ ومصالحه. فلا يمكن النظر إلى النكبة مثلاً إلا بوصفها جزءاً من محاولات حسم عسكريّ استعماريّ مباشر، ولكن باعتبار المشروع الكولونياليّ الإسرائيليّ، كما ذكرنا، مشروعاً مستمرّاً من جهة ومبنياً على المحو والإنشاء من جهة أخرى كما تشير إلى ذلك الباحثة الفلسطينية هنيّدة غانم. لا يمكن اعتبار النكبة حسماً ناجزاً للمشروع الكولونياليّ فقط، بل هي تأسيس آخر لجوانب وتجليات استعماريّة تحوّلت من يد الحركة الصهيونيّة إلى يد الدولة.

وعند التحدّث عن حسمٍ أو إغلاقٍ للملفّ الفلسطينيّ الداخليّ، يمكن التطرّق إلى فهم محاولات الحسم على طبقتين مركزيّتين من العلاقة: الهويّة (وتندرج ضمن هذه الطبقة الهويّة الذاتية والثقافيّة وجانب الممارسة السياسيّة للعرب في الداخل) إضافة إلى طبقة التحليل المتعلّقة بالأرض والحيز، وهما بهذا المنظور طبقتا الصراع المركزيّتان بين المجتمع الفلسطينيّ والنظام الإسرائيليّ الذي يسعى إلى تطويعهما وإخضاعهما لهما يناسب سقفه وحدوده هو.

بالتالي اتّسمت سياسات نتياهو وحكومته، منذ الحكومة الثانية، بمحاولة التأسيس لمرحلة تفرض على المجتمع الفلسطينيّ "المواطننة المدجّنة" أو (بتعبير الباحثين الفلسطينيين نديم روحانا وأريج صباغ - خوري) "المواطننة الكولونياليّة الاستيطانية". في الإمكان أن نشير إلى استشارة لهذه المرحلة في حكومة نتياهو الأخيرة، أي في منتصف عام 2015. وبهذا المنظور يتصالح المشروع الصهيونيّ مع هذا النوع من المواطننة، وهو حسم لا يقضي بإفراغ المواطنين من الوجود، بل إفراغ مواطنتهم من معناها الحقيقيّ؛ وذلك أنّ الاستعمار ليس عمليّة طرد للأشياء فحسب، بل هو قتل لها من خلال إفراغها من محتواها الحقيقيّ ليتعايش معها.

### تجليات الحسم على مستوى / طبقة الهويّة، الوعي والممارسة السياسيّة

منذ تولي نتياهو الحكم عام 2009، بدأ ما يُعرف بمسار قووننة العنصريّة. فقد بدأت موجة كبيرة من القوانين التي تسهم في تثبيت إسرائيل كدولة يهوديّة قوميّة، متزامنة مع طغيان أو هيمنة نقاش الهويّة اليهوديّة للدولة والسيادة الصهيونيّة على البلاد ضمن ما يمكن تصنيفه بأجواء "العودة إلى التاريخ"، أي العودة إلى المربّع الأوّل وسؤال الـ 48؛ فقد سنّ قانون "النكبة" و "قانون المقاطعة" وعشرات القوانين الأخرى التي كان آخرها قانون "إقصاء النواب العرب"، وسبقه مشروع قانون لميري ريجف بعنوان "الولاء الثقافي"، وجرى على

الأرض لأول مرة منذ العام 1965 إخراج حركة سياسية جماهيرية عن القانون الإسرائيلي هي "الحركة الإسلامية" برئاسة الشيخ رائد صلاح، إضافة إلى ملاحقة القيادات السياسية الفلسطينية وإبعاد نواب التجمع الوطني الديمقراطي عن الكنيست لمدة ستة أشهر (وهي أطول مدة في تاريخ الكنيست تستبعد فيها كتلة سياسية برلمانية)، والملاحقة المستشرية للتجمع الوطني الديمقراطي مؤخرًا.

وفي العودة إلى المستوى الأول من تحليل التحوّلات (أي مستوى المشروع /النظام الإسرائيلي والمجتمع الإسرائيلي)، يمكن أن نلاحظ تزامن هذه الموجة مع تغيّرات عميقة في طبيعة المجتمع، حتى نستطيع القول إنّ ثمة طبقة تغيّر يميني - متدين استقرت خلال العقد الأخير تقريبًا، وتأخذ في الاتساع شيئًا فشيئًا، ناهيك عن التوسع الديمغرافي لدى المستوطنين، وسيطرة التيار اليميني - الاستيطاني على المشروع الصهيوني، وكذلك ازدياد تأثير الشقّ الصهيوني المتدين في مفاصل الدولة، كتعيين روني الشيخ قائدًا عامًا للشرطة، حيث باتت هذه النخبة تسيطر على 20% من الضباط بمستوى قائد سرية، وتجنّد ما يقارب 62% من شبّان المستوطنات والصهيونية الدينية للوحدات القتالية، وفقًا للتقرير الإستراتيجي لمركز "مدار" للعام 2015.

كذلك بمرور الوقت يمكن الادّعاء أنّ النخب اليهودية المتديّنة تقترب أكثر إلى المشروع الصهيوني نتيجة اندماجها الكامل في اللعبة السياسية الإسرائيلية، وأنّ المشروع الصهيوني يتقرب من اليهودية والتدين؛ فإلى جانب مسار شرقة اليمين ثمة شكّنة للاستيطان، أي إنّ النخب الاستيطانية الأساسية ليست من الشرقيين. كذلك إنّ الطغمة الصهيونية الحاكمة تبدو أكثر تمسكًا بفكر الصهيونية التصحيحية "الجابوتنسكيانية" القائمة على "الجدار الحديدي".

أدت هذه التغيّرات في طبيعة المجتمع والنخب الحاكمة إلى إعادة تحديد وبناء للإجماع الصهيوني وموّضع للخارطة السياسية الصهيونية، فأخذت مسافات الاختلافات السياسية تتلاشى أو تضمحل شيئًا فشيئًا، حتى إنّ الأمور التي كانت تُعدّ محطّ خلاف سابقًا تحوّلت إلى محلّ شبه إجماع صهيوني، كمسألة المستوطنات مثلًا وضرورة المحافظة على الكتل الكبيرة وغيرها من القضايا، التي فرزت الخارطة بين "يمين متطرف" و "يمين" و "لا يمين".

فضلاً عن ذلك، تجري هذه التغيّرات تزامنًا مع انهيار تامّ لفرص التسوية (غير العادلة أساسًا)، وهو حسم على الجهة المقابلة أو المجاورة؛ فمنذ عام 2011 شهدت القدس تحوّلًا إستراتيجيًا على عدّة مستويات، إذ بات من الواضح أنّ التخطيطات الإسرائيلية الأخيرة للمدينة ترمي إلى السيطرة على "الحوض المقدّس" وكسر الأغلبية العربية الفلسطينية في شرقي القدس، ودعم الجمعيات الاستيطانية للانتقال من الاستيطان بالكتل المعزولة إلى قلب "الحوض المقدّس" والبلدة القديمة، في محاولة واضحة لمنع أيّ تقسيم مستقبلي للمدينة، وعلى مستوى سائر الضفة الغربية نشهد عمليات ضمّ "ناعم" على العكس من الضمّ "الخشن" الذي يطالب به بينيت، للكتل الاستيطانية ولمناطق "ج" وكذلك السيطرة والسيادة الإسرائيليين على خطّ الأغوار في إشارة إلى نوع التسوية المنويّ فرضها القائمة على ما يسميه نتنياهو "دولة -مينوس" أي منقوصة، أشبه بحكم ذاتي في مناطق "أ" و "ب" وضمّ فعليّ لمناطق "ج" وللقدس.

تجري هذه المحاولات جميعها ضمن واقع عربيّ وإقليميّ مأزوم وانقسام فلسطينيّ وانسداد في المشروع الوطني الفلسطينيّ، وهو ما يراه نتنياهو أرضًا خصبة لحسم الصراع.

## تجليات الحسم على مستوى صراع الأرض والحيز

لطالما كان محور الأرض مركزاً أساسياً للاشتباك الفلسطيني - الصهيوني؛ فهي محور مركزي لكل مشروع استعماري ولا يمكن بدونه (أي بدون السيطرة على الأرض) إنجاز المشروع الاستعماري الاستيطاني وفقاً لباتريك وولف. وفي حالة الفلسطينيين في الداخل، سعت الدولة إلى حسم مسألة الأرض بعد النكبة، حيث امتلكت الدولة بعد النكبة 93% من الأراضي الفلسطينية داخل حدود 1948 ولم يتبق لدى العرب إلا 2.5%، ولم تتوقف المشاريع بعد النكبة فالمشروع الاستعماري الإسرائيلي مشروع مستمر كما أسلفنا الذكر، وكما يقول وولف: "الكولونيالية الاستيطانية ليست حدثاً، بل هي مبنى حتمي يسعى لمحو الأصليين"، وبالتالي استمر الصراع لا على امتلاك الأرض فحسب، بل على الحيز والهوية المكانية كذلك، وهو الصراع الذي يأخذ أبعاداً خطيرة خلال السنوات الأخيرة.

في الإمكان الإشارة إلى أن الصراع على الأرض، بالمفهوم الضيق للعبارة، بات منحصراً أو متمركزاً في النقب بعد أن حسمت السلطة مصادرة الأراضي وامتلاكها في سائر المناطق، وما نشهده من محاولات أخيرة لفرض التسوية غير العادلة مع أهالي النقب، من خلال مخططات الاقتلاع والتشريد المجحفة، ليس إلا تعبيراً عن السعي وراء هذا الحسم.

لكن، وبكون الاستعمار الاستيطاني مسعى مستمراً لمحو الأصليين وعملية دائمة التقدم في هذا المجال، فإننا لا يمكننا أن نعتبر مسألة العلاقة مع الحيز المكاني والسيطرة إلا جزءاً من علاقة المستعمر تجاه الأصليين ومحاصرته (إضافة إلى سلب أرضه)، فهو ينظر إلى هذه العلاقة (أي علاقة الأصليين بالمكان) كشكل من أشكال الهيمنة والسيطرة الاستعمارية من خلال خلق الاغتراب بين الأصليين وحيزه المكاني. ولا يمكن تحليل الخطة الحكومية الخماسية الأخيرة إلا من هذا الباب. وهي بهذا تؤكد على السياسة الإسرائيلية القائمة على تحديد سقف المواطنة من جهة (كما ذكر في المستوى الأول من التحليل)، من خلال ربط الامتيازات (لا الحقوق) الواردة في الخطة بتكثيف أوامر وعمليات الهدم لعشرات البيوت (وهو ما بدأ فعلاً)، وبقبول وترسخ الولاء لصهيونية الدولة. أضف إلى هذا وذاك ما تشير إليه معظم التقارير الواردة في مجال التخطيط من حيث إن المسعى، بعد السيطرة على الأرض، هو لتحديد الهوية المكانية والسيطرة على الحيز في البلدات العربية، من خلال فرض اتفاقيات إسكان تقوم على تحويل البلدات العربية إلى چيتوهات وفرض نمط معماري وإسكاني معين، ومنع العرب من الهجرة إلى المدينة اليهودية المجاورة للقرية العربية، أي تكثيف وجودهم على أصغر بقعة من الأرض وحسم مسألة التخطيط بصورة شمولية.

## البنية التحتية للاستعمار نحو فهم معمق لأسرلة حديثة

يشدد الفيلسوف الجزائري مالك بن نبي في كتابه "شروط النهضة" على دور المستعمر وبنيتها ومناعته الداخلية في مسألة الصراع مع المستعمر، وذلك هو التشديد الذي يطيل التأكيد عليه فرانز فانون في تحليله لعلاقة المستعمر - المستعمر، الأمر الذي جعله يتمرد على التفسير الهيجلي الكلاسيكي لجديّة العبد - السيد، إذ إن السيد - وفقاً لفانون - يخلق أساليب سيطرة متعددة الأشكال بصورة دائمة، والصور لا تنحصر في شكل السيطرة التقليدي.

لا يمكن، في هذا الصدد، الاكتفاء بتقديم قراءة للتحوّلات في السياسة الإسرائيلية وهذا المستوى وحده فحسب، دون التطرّق سريعاً إلى قراءة ما يجري على الساحة الفلسطينية الداخليّة وعلى مستوى "نخبها"، وكيف تؤثر على التحوّلات في المستوى الأوّل (أي النظام والمجتمع الإسرائيلي) وكيف تتأثّر من تغيّراته. ولو حاولنا إجراء مقارنة للحالة الداخليّة الفلسطينية، لكان في الإمكان الإشارة أنّ الحسم في هذا المجال، تأكيداً على ما أسلفنا ذكره في ما سبق، يتمحور في إعادة تمّوضّع للخارطة السياسيّة الفلسطينيّة الداخليّة وتقويّة النظام لكلّ ما لا يرتضي الممارسة السياسيّة وفق ما يمكن للنظام التعايش معه. وفي هذا الإطار، تجري محاولات تحليليّة عديدة لتحليل أُمّاط الممارسة السياسيّة للعرب في الداخل، حيث يمكن الادّعاء أنّ ثمة بلورة جديدة للقيادة السياسيّة نشأت منذ عامين إثر تشكّل القائمة المشتركة، ويمكن اعتبار أنّ مثلث قيادة معيّنًا قد استقرّ في الخارطة السياسيّة: القائمة المشتركة ولجنة المتابعة ولجنة رؤساء السلطات المحليّة، ويضيف إليهم البعض الحراك المدنيّ - الأهليّ، وإن كان ذلك غير مؤطّر مؤسّساتيًا.

تشير عدّة تحليلات أصدرها المركز الإسرائيليّ لدراسة الأمن القوميّ أنّ ثمة فرصة إسرائيلية سانحة لاستثمار تَبَلُّور صورة واضحة للقيادة السياسيّة العربيّة من أجل "مدّ اليد وتقليص الفجوات والقيام بمبادرات تاريخيّة للمجتمع العربيّ"، لكن المؤسّسة الصهيونيّة لم تسعف حتى من ادّعى أنّ في جعبته ممارسة جديدة وخطاباً جديداً "غير مستفزّ"، وهو ما تشير إليه التحليلات كذلك. فالمجال السياسيّ الذي تحاول المؤسّسة رسمه يضيّق بكلّ من يعارض الإجماع الصهيونيّ.

وفي تحليل سموحة لمؤشّر العلاقات العربيّة - اليهوديّة للعام 2015، يدّعي أنّ المؤشّر يُظهر العرب أكثر فأكثر تعايشًا مع النظام الإسرائيليّ، ويذهب أبعد من ذلك مدّعيًا أنّ ثمة مؤشّرًا للتعايش مع يهوديّة النظام الإسرائيليّ مقابل الحصول على امتيازات، ويؤكد أنّ ذلك لا ينفي أنّ الهويّة الفلسطينيّة ما زالت الهويّة المركزيّة لدى المعظم. إنّ هذا الاستطلاع وغيره من الاستطلاعات، وإن كانت تحتل التأويل والنقاش، تستفزّ عقولنا لإعمالها مجددًا في التفكير في مفهوم "الأسرّة" و "الفلّسطينيّة"، وهو مفهوم يتجاوز خطاب الهويّة الكلاسيكيّ المرتبط باختيار هويّة من بين سلّة هويّات مقدّمة، أو التصويت للأحزاب الصهيونيّة أو رفض نشيد "هاتكفا" وغيرها من المؤشّرات، التي تعلّمت المؤسّسة باعتقاديّ التعايش معها وحسّمت الأمر تجاهها. إنّ ما تسعى إليه الحكومة في هذا الصدد هو مَوْضعة الممارسة السياسيّة للعربيّ في الداخل وفق سقفها الجديد، وتعايش المجتمع مع تثبيت الهيمنة اليهوديّة الصهيونيّة، حتى لو "أعطت" المقابل مزيدًا من "الامتيازات والحظوات" الحقوقية، وهو ما حدا بنتنياهو في نهاية المطاف إلى الموافقة على الخطة المقترحة - ومعه أكثر الوزراء تشدّدًا في الكابينيت - على الخطة الحكوميّة 922 "للتطوير الاجتماعيّ الاقتصاديّ للمجتمع العربيّ". وتصبح عندذاك مسألة عدم استفزاز اليمين محرّك الإيقاع للممارسة السياسيّة العربيّة الفلسطينيّة في الداخل وسقفه.

بهذا المعنى يمكن أن نلاحظ أنّ ثمة مسارين يعملان بالتوازي على الوعي والنشاط الفلسطينيّ في الداخل، مسار "فلّسطينيّة" ومسار "أسرّة" في ذات الوقت؛ فلّسطينيّة بمفهوم تحديد التثبّت بالهويّة الفلسطينيّة والتأكيد على الانتماء إليها كهويّة وطنيّة وسياسيّة، مقابل التعايش مع النظام الإسرائيليّ والتكيّف للتغييرات الجارية فيه وربط إيقاع العمل السياسيّ به.

بيد أنّ ما يجب التنبّه إليه، حين نتحدّث عن "أسرّة" مقابل "فلّسطينيّة"، هو ضرورة ربط التحليل لهذه الهويّات أو تجلّياتها السياسيّة بما ذكرته سالفًا حول التغييرات في أُمّاط العلاقة أو المفتاح المركزيّ لفهم العلاقة في الحقب المختلفة، وإن كان ثمة تغيير في أُمّودج علاقة

أو مفتاح فهم العلاقة بين حقبة وأخرى لا بد أن يرافقه تغيّر على هذا الفهم أيضاً (أي فهم مساري الأُسْرلة والفَلَسْطَنَة). وإن كان، مثلاً، "الخوف والبقاء" من جانب الفلسطينيين و "هوس السيطرة" وإحكامها من جانب الإسرائيلي، إن كانا مفتاحي فهم العلاقة بين المستعمر والأصلائي في فترة الحكم العسكري، فسيكون من المفهوم اقتصار الفَلَسْطَنَة على أنها رفض لهذه العلاقة والتشبّث بالأرض والتأكيد على الهوية. وعندما يصبح خطاب المواطنة، لأسباب عديدة لن أخوض فيها هنا، مفتاح فهم هذه العلاقة، ستتجلى الأُسْرلة في محاولة تدجينها لا تهميشها، بل محاولة نظمها وتطويعها للسقف الإسرائيلي في المستويين المذكورين أعلاه، كأن يتحوّل إيقاع ممارستنا وخطابنا السياسي ويُختزل في درء شرّ اليمين الإسرائيلي. إزاء هذا الفهم، لا يمكن التغاضي عن ضرورة تأكيد فهم للفَلَسْطَنَة المقابلة التي تُطوِّع خطاب المواطنة والمساواة وفهمها له بإعطائه بعداً وطنياً يربط بينها وبين طبيعة المشروع الكولونيالي الاستيطاني، ضمن مسار "وطنيّة المواطنة وفكرة المساواة"، أي بتأكيد الفهم العميق لجدليّة المدنيّ - الوطني، وربهطه مع مجمل المشروع الوطني الفلسطيني بوصفه مشروعاً مناقضاً للمشروع الصهيوني الاستعماري.

لا يمكن الخروج من حالة التأخّر السياسي والجزر الذي يلفّ الحراك السياسي الفلسطيني في الداخل، أو حتّى محاولة ذلك، دون فهم الواقع السياسي الجديد والتغيّرات الإستراتيجية الطارئة على المشروع الصهيوني الكولونيالي وطبيعة المجتمع والنخب الإسرائيلية. إن أيّ محاولة كهذه ستبقى قاصرة ومبتورة إذا لم تُسَبّر هذا الواقع الجديد، لمجابهة محاولات الحسم وصدها.

#### • خالد عنبتاوي طالب بحث في العلوم السياسية في جامعة حيفا وناشط سياسي واجتماعي.